« مادة ١ ـ أن القدس الكاملة والموحدة هي عاصمة إسرائيل .

« مادة ٢ ـ القدس هي مقر الرئيس والكنيست والحكومة والمحكمة العليا .

« مادة ٣ ـ تحمى الأماكن المقدسة من أي تدنيس أو أي مساس بها بأي شكل ، أو أي شيء من شأنه أن يمس بحرية وصول أبناء كافة الطوائف إلى الأماكن المقدسة أو بنظرتهم لها .

« مادة ٤ ـ ستحرص الحكومة على تنمية القدس وإزدهارها وتوفير الرخاء لسكانها ، بواسطة تخصيص موارد خاصة ، ولا سيما تقديم منحة سنوية خاصة لبلدية القدس ، بمصادقة لجنة الكنيست المالية » [١] .

ويفترض في هذا القانون ، بإعتباره « أساسياً » ، أن يصبح ، وفقاً للنظم الدستورية الإسرائيلية ، جزءاً من دستور إسرائيل ، عند وضعه [٢] .

ومع إقرار هذا القانون، تكون التوسعية الإسرائيلية قد أحرزت «إنجازاً» جديداً، وأن لم يكن « أبدياً » ـ إذا إستعملنا التعبير الإسرائيلي المألوف بالنسبة للأصرار على ضم القدس ـ لأن الكنيست الذي صادق على ذلك القانون ، يستطيع هو نفسه أيضاً إلغاءه ، بالطريقة ذاتها التي أقره بها ، فيما إذا نشأت ظروف جديدة توجب ذلك .

قوانين الضم

أثار القانون الأساسي : القدس ، مع إقراره ، عاصفةً من الإحتجاج لدى الفلسطينيين وفي العالمين العربي والإسلامي . وهذه العاصفة ، وإن كانت مفهومة الدوافع ، جاءت متأخرة ، على كل حال . كذلك يكاد يبدو أنها « غريبة » ومستجدة ، من حيث أن إجراءات الضم الإسرائيلي للقدس ، عملية كانت أم قانونية ، مستمرة منذ إحتلال المدينة دون انقطاع ، ولكنها ، لسبب ما ، لم تحظ بالإنتباه ولم تجابه بالإحتجاج ومحاولة إتخاذ الإجراءات المضادة ، كما حدث بعد المصادقة على القانون الأخير . ثم أن هذا القانون ، بالمقارنة مع القوانين الإسرائيلية السابقة ، في هذا المضمار ، لا يقدم ولا يؤخر كثيراً : اذ ليس له « أسنان » ولا قوة تنفيذية محددة . وكان أكثر من « عاقل » إسرائيلي قد وصفه بأنه لا لزوم له ، وأن ضرره أكثر من نفعه . وفي أي حال ، لا يمكن إعتباره أكثر من تشريع إستعراضي إعلاني لإجراءات الضم الإسرائيلية ، القديمة منها والمستمرة .

وكانت إجراء ات الضم الإسرائيلية للقدس قد بدأت ، عملياً ، بعد الحرب مباشرة ، أثر دخول الجيش الإسرائيلي إلى المدينة في حزيران ١٩٦٧ . فمع إنتهاء القتال ، وضعت وإتبعت سياسة تهدف إلى إبتلاع المدينة العربية والمناطق المجاورة لها من قبل إسرائيل ، وذلك بضمها إلى الكيان الصهيوني وتهويدها تدريجياً ، ومحاولة تفريغها من سكانها العرب قدر الإمكان بواسطة التضييق عليهم ، ومصادرة الأراضي العربية وإقامة المساكن والمنشآت اليهودية عليها ، حول المدينة ، لفصلها عن الضفة الغربية ، وفرض الطابع الإسرائيلي عليها تدريجياً ، في كافة نواحي الحياة . وليس هنا المجال لعرض الإجراء ات والنشاط الإسرائيلي العملي في هذا الصدد، بل سنركز على القوانين التي كانت أساساً لذلك ، والتي أقرت خصيصاً لتسهيل تلك الإجراءات ، على ما توضحه من أهداف السياسة الإسرائيلية تجاه القدس .